

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

حرق قوات الإستعمار الفرنسي لسوق مدينة تبسة ومتاجرها يوم الأحد الأسود
04 مارس 1956.

**The Burning Of The Tebessa Market And Its Stores By The French Colonial
--7Forces On Black Sunday, March 4, 1956.**

بوخاتم رحيمة (Boukhatem Rahima) مناصرية يوسف- (MENASRIA YUCEF)

جامعة باتنة 1 University of Batna 1

مخبر الحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية 1830-1962

the laboratory of the Algerian national movement and the liberation revolution 1830-1962

المؤلف المرسل: بوخاتم رحيمة (BOUKHATEM RAHIMA) الإيميل: rahima.boukhatem@univ-batna.dz

تاريخ القبول: 2022-01-24

تاريخ الاستلام: 2021-08-12

ملخص:

اهتمت أغلب الكتابات بالجرائم النووية والكيميائية، والأسلحة المحرمة التي اشتهرت فرنسا باستعمالها، ولم يقع الاهتمام إلا قليلا بالجرائم الأكثر عمقا وتأثيرا على الإنسانية، التي اعتمدت مخططات للإبادة الجماعية للمدنيين العزل، ومن هذه الجرائم، حرق القوات الإستعمارية لسوق مدينة تبسة ومتاجرها التي نتطرق إليها في هذه الدراسة العلمية، معتمدين بالأساس على الوثائق الأرشيفية التي وفرها لنا مخبر التوطين، وتمثلت في تقارير الشرطة والإدارة الفرنسية وضباط القوات العسكرية العاملة بمدينة تبسة. ونحاول تبين الجرائم الفرنسية في المدن الداخلية التي لم يغطيها الإعلام وإبراز فضاة وتأثيرات ذلك على الفدائيين والمدنيين العزل.

الكلمات المفتاحية: جرائم فرنسا - تبسة - الفدائيين - الحريق - السوق

Abstract:

Most of the writings were concerned with nuclear and chemical crimes, and the forbidden weapons that France was famous for using, and little attention was paid to the most profound crimes and impact on humanity, which adopted plans for the genocide of defenseless civilians, and among these crimes, the colonial forces burned the market of the city of Tebessa and its stores that we address in this The scientific study, based mainly on the archival documents provided to us by the resettlement laboratory, and represented in the reports of the police, the French administration, and the officers of the military forces operating in the city of Tebessa. We try to explain the French crimes in the inner cities that were not covered by the media, and to highlight the atrocity and its effects on the guerrillas and defenseless civilians.

Keywords: France's crimes - Tebessa - guerrillas - fire – market.

الفرنسية وضباط القوات العسكرية العاملة بمدينة
تبسة.

ونعمل على إبراز مناحي الجريمة الشنعاء التي ارتكبتها القوات الإستعمارية ضد الإنسانية وذلك بإقدامها على حرق السوق والمتاجر المحيطة به، بشرا وسلعا وممتلكات بهدف تبرير فشلها الذريع في التصدي للعمليات الفدائية وعدم قدرتها على التعرف على هوية الفدائيين ولم تجد أمامها سوى حرق السوق والمتاجر المحيطة به، لإعتقادها أنه يمثل وكرا ومخبا وملجأ للفدائيين واتصالهم، وانطلاقا لنشاطاتهم.

مقدمة:

كثيرة هي جرائم الإستعمار الفرنسي في الجزائر، ذكر المؤرخون بعضها وغفلوا عن الكثير منها، وقد اهتمت أغلب الكتابات بالجرائم النووية والكيميائية، والأسلحة المحرمة المدمرة التي اشتهرت فرنسا باستعمالها، ولم يقع الاهتمام إلا قليلا بالجرائم الأكثر عمقا وتأثيرا على الإنسانية، التي اعتمدت مخططات للإبادة الجماعية للمدنيين العزل، ومن هذه الجرائم التي يندى لها جبين الإنسانية، قيام القوات الإستعمارية بحرق سوق مدينة تبسة ومتاجرها التي نتطرق إليها في هذه الدراسة العلمية، معتمدين بالأساس على الوثائق الأرشيفية التي وفرها لنا مخبر التوطين، وتمثلت في تقارير الشرطة والإدارة

خطره على مخابئ الفدائيين، وكان ذلك يوم 27 جانفي 1956 صباحا.

وكان هذا الخائن (كما جاء في الوثائق) صاحب محل جزرة داخل السوق يجمع المعلومات لصالح الشرطة الفرنسية، ولم تتمكن القوات الإستعمارية من تحديد هوية الفدائي على الرغم من استجواب جل التجار القريبين من موقع العملية مما يدل على التماسك الشعبي من جهة ونفوذ الثوار وسرية عملهم من جهة أخرى، لذلك لم تتمكن عيون الإستعمار من الوصول إليهم.⁽⁴⁾

واستمر عمل القضاء على الخونة وهو ما وقع أيضا يوم 29 جانفي 1956 حيث أطلق أحد الفدائيين الرصاص على أحد الخونة بساحة السوق حيث أصابه وهو ما أدى إلى مقتله، ولم تتمكن الشرطة من التعرف على هوية الفدائي.⁽⁵⁾

وكان المهندس الآلي (P.A) الأكثر استعمالا لتنفيذ العمليات كما استعملت القنابل اليدوية العسكرية والمحلية الصنع وذلك ما وقع يوم 06 فيفري 1956 حيث هاجم أحد الفدائيين ثكنة فرقة الصبايحية وسط المدينة بقنبلة يدوية وأصاب بعض أفرادها واختفى ولم يترك أثرا.⁽⁶⁾

وإضافة إلى السلاح المذكور استعمل الفدائيون الخناجر لذبح الخونة وهو ما وقع أيضا يوم 04 فيفري إذ وجد أحد الخونة مذبوحا على الطريق الوطني رقم 10 على بعد 06 كلم من مدينة تبسة وترك الفدائيون رسالة فوق جثته كتب عليها (حوكم كخائن للوطن)⁽⁷⁾

وفي يوم 09 فيفري هاجم أحد الفدائيين متجر أحد اليهود المتعامل مع مصالح الإستعمار الفرنسي المسى نقاش جوزيف بقنبلة يدوية تركت خسائر مادية.⁽⁸⁾ ثم ألقيت قنبلة يدوية أخرى يوم 10 فيفري على أحد الجزائريين المسى (م.م) الكائن بشارع سليمان وسط المدينة، وذكرت الشرطة أن أحد الأطفال من المارة قد أصيب بجروح ولم يتعرف أحد من المستجوبين على هوية الفاعل.

وكان من بين المستجوبين الشرطي حشيشي الحفناوي المدعو مجيد، الذي أنكر تعرفه على الفاعل، وأخفى أمره كونه كان أحد أفراد الفدائيين المخترقين لصفوف الشرطة.⁽⁹⁾

ونقدم هذه الدراسة وفق العناصر التالية:

1. الدوافع الأساسية لإرتكاب الجريمة.
2. الأحد الأسود 04 مارس 1956، النيران تلتهم سوق مدينة تبسة بشرا وممتلكات.
3. مواصلة حرق المتاجريوم 03 أفريل وتصدي الفدائيين.

أولا- الدوافع الأساسية لإرتكاب الجريمة:

عرفت مدينة تبسة النشاط الفدائي منذ منتصف 1955، حينما أصدر الشهيد شيجاني بشير تنظيم (السيف الأسود) وهو يعني تنظيم وهيكله العمل الفدائي واعتماد أسلوب حرب المدينة، موازاة مع حرب الجبال وقيادة المعارك في الريف من قبل وحدات جيش التحرير الوطني.⁽¹⁾

وقد اعتمد النشاط الفدائي على مجاهدين مدنيين منتشرين في أحياء المدينة الشعبية يعيشون في سرية كاملة يتلقون أوامرهم في تنفيذ المهام الثورية من قيادة جيش التحرير الوطني وينفذونها بكل دقة واحترافية كبيرة.

وقد شهد المقدم كالي (Lieutenant colonel Calet) في كتابه (شتاء في تبسة)، أن الثورة استطاعت أن تحفر خندقا واسعا بين الشعب والإدارة الإستعمارية نهائيا.⁽²⁾

وبحكم أن المقدم كالي كان رئيسا لهيئة أركان القوات الفرنسية بتبسة خلال الفصل الأول من سنة 1956، فقد قدم وصفا دقيقا لتفوق الفدائيين بقوله " لقد استطاع الثوار (les rebelles) بكل أسف أن يهيموا على مدينة تبسة وضواحيها ... علينا القضاء على الثوار (Les rebelles) وجهازهم الإداري والسياسي والأمني"⁽³⁾ وتفسيرا لذلك نورد بعض الأحداث الداعمة لإستنتاجه والتي كانت الدافع الرئيسي لإرتكاب الجريمة.

كانت المهام الأساسية للفدائيين، هي ضرب الإدارة الإستعمارية في العمق والقضاء على عملائها وأفراد عساكرها وضرب مصالحها في المدينة، ومواجهة مخططات مختلف مصالحها، وقد ذكرت التقارير الفرنسية الهجوم الذي نفذه أحد الفدائيين ضد أحد الخونة الجزائريين فأطلق عليه الرصاص وقتله أمام سوق المدينة وإبعاد

المدينة والدعوة إلى القضاء على التنظيم السياسي والإداري والدعائي للثورة.

« disloquer les bandes rebelles... écrasons

les et nous verrons sans doute l'armature politique

desserrer sans étreinte»⁽¹³⁾

واعتبر المقدم كالي أن الشعب الجزائري في تبسة قد قاطع السلطات الفرنسية نهائيا كونها لم تستطع اكتشاف تنظيم الفدائيين ولذلك على هذه السلطات إذا ما أرادت تحقيق ذلك عليها أن تكسب الشعب ماديا ومعنويا وتخيره بين أمرين لا ثالث لهما: إما الإنخراط معها في كشف التنظيم السياسي والإداري للفدائيين أو الموت: « C'est l'adhésion ou la mort »⁽¹⁴⁾

وكانت تلك قناعات ضباط الإحتلال وقادة القوات الإستعمارية في تبسة، وهي مواقف تدل على مرارة كانوا يعيشونها دفعتهم إلى ارتكاب جريمة حرق سوق المدينة والمتاجر المحيطة به بشرا وسلعا وممتلكات، وكان التنفيذ يوم الأحد الأسود 4 مارس 1956.

ثانيا- الأحد الأسود 4 مارس 1956، النيران تلتهم سوق مدينة تبسة بشرا وممتلكات:

تأكدت القوات الإستعمارية أن سوق تبسة ومحيطه يمثل الوكر الأساسي لمخابئ التنظيم الفدائي للثورة، ومنطلق عملياته، وقد اجتمعت كل الآراء حول ضرورة إزالة هذا الخطر الذي بات يهدد وجودها، وكانت تنتظر الفتيل المناسب لإشعال النار فيه، وتحميل المسؤولية للفدائيين أنفسهم قصد إبعاد مساندة الشعب لهم.

وهكذا جاءت الفرصة يوم 4 مارس عصرا حينما قام أحد ضباط الصف الفرنسيين من القوات الخاصة المظليين المسماة WALTER بابتزاز بعض الجزائريين بجانب السوق، وكان أحد الفدائيين له بالمرصاد وأطلق عليه النار وأرداه قتيلًا.

وكانت فرق المظليين (RTS^E 15) قد جهزت نفسها بالقرب من السوق فأمرت الشعب بوابل من الرصاص، وأحاطت فرق الليف الأجنبي بالسوق والمتاجر المجاورة وأطلقت النار على الجميع في خضم الإزدحام الكثيف للفارين من الجحيم وسقط الشهداء واندلعت

وتكثفت هجومات الفدائيين على الثكنات العسكرية ومتاجر المتعاملين مع الإستعمار والخونة المخبرين والعسكر الفرنسيين، ففي يوم 14 فيفري ألقى أحد الفدائيين قنبلة يدوية على ثكنة فرقة الصبايحية وسط المدينة وجرح بعض العساكر ولم تتمكن الشرطة المحاصرة للمكان من التعرف على هوية الفدائي، وتزامن هذا العمل مع عملية الهجوم على مقر الفرقة العسكرية التاسعة للمظليين (9^e RRP) بموقع رأس العش قرب قنتيس وأصيب بعض العساكر الفرنسيين.⁽¹⁰⁾

وفي نهاية فيفري أطلق أحد الفدائيين الرصاص على أحد العملاء الجزائريين بمدينة تبسة من مسدس آلي عيار 7,56 ملم، واختفى عن الأنظار.⁽¹¹⁾

وهكذا نستخلص أمرين اثنين ميزا نشاط الفدائيين خلال شهري جانفي وفيفري، الأول تنوع الأسلحة المستعملة بين مسدسات آلية وقنابل يدوية عسكرية ومحلية الصنع والأسلحة البيضاء في تنفيذ العمليات بكل دقة واستهداف الأماكن والأشخاص الذين تعينهم قيادة الثورة.

وثانيا العجز الكلي للقوات العسكرية وقوات الشرطة والجنדרمة عن كشف هوية الفدائيين ومخابئهم، مما يدل على السرية التامة واختيار المكان والزمان لتنفيذ العمليات، ودقة المعلومات المستخلصة التي كان يقدمها الفدائيون المخترقون لصفوف مختلف المصالح الفرنسية. كما نستخلص أن سوق المدينة ومحيطه كان يمثل المركز المحوري لمخابئ ونشاط الفدائيين كونه يتمتع بموقع استراتيجي محوري بجانب المدينة المحمية بالسور البيزنطي ومفتوح على الأحياء الشعبية في جميع الإتجاهات، والممر الرئيسي لواد زعرور الذي يربط المدينة بالجبال ومخابئ المجاهدين.

وقد كتب بعض الضباط قادة القوات الفرنسية بتبسة حينئذ أن الشرطة الفرنسية والإدارة، عبرت باستمرار على عدم قدرتها على اكتشاف هوية الفدائيين، ذلك أنها كانت تواجه أشباحا في الميدان، جندوا أساسا لتحقيق أهداف الثورة.⁽¹²⁾

وأكد نفس الضباط أن الفدائيين استطاعوا نشر الرعب في المدينة، ولعل القول التالي هو ما دفع القوات الإستعمارية للإقدام على إشعال النار في سوق

نهار يوم 5 منه. ولم يتمكن السكان من التقرب منه خوفاً من أثر التفجيرات التي كانت تحدث من حين لآخر.

واستمر الفدائيون في تنفيذ أوامر القيادة على الرغم من الأحداث المؤلمة، فهاجم أحد الفدائيين يوم 7 مارس أحد الخونة بالرصاص ولم يترك أثراً متحدياً للقوات الإستعمارية⁽¹⁸⁾ كما وقع هجوم يوم 27 مارس على قائد مدينة مرسط وأصيب بجروح في سوق الحيوانات وهو تحدي آخر للقوات الإستعمارية وتشتيت جهودها.⁽¹⁹⁾ كان من الطبيعي إخفاء السكان إستشهاد أبناءهم تجنباً للمتابعة، أما أصحاب المتاجر داخل السوق ومحيطه فكانت حركتهم بطيئة بحكم إختفاء بعضهم واعتبروا شهداء وتخوف بعضهم الآخر من تبعات ذلك، إذ كانت السلطات العسكرية تتقرب أصحاب المتاجر التي وقعت بها إنفجارات تعتقد أنها أسلحة.

وشيناً فشيناً بدأت الحياة تعود إلى الحركة التجارية وهو ما سيؤدي إلى إكتشاف بعض الجثث المتفحمة داخل المتاجر، وأخفى أصحاب المتاجر أمرها وتم نقلها سرا خارج السوق مع الرماد وبقايا المواد المحترقة ودفنت سرا بعيداً عن أنظار القوات الإستعمارية وعملائها.

ثالثاً- مواصلة حرق المتاجر يوم 3 أفريل 1956 وتصيدي

الفدائيين:

اشتهر حريق سوق مدينة تبسة يوم 4 مارس 1956، بين المتحدثين من المجاهدين وغيرهم، ومنهم من حضر الحدث ومنهم من سمع ومنهم من وسع خياله، ولم نعرف أن أحدهم ذكر مواصلة القوات الإستعمارية لحرق المتاجر التي كانت تشك في علاقتها بالفدائيين وكان أبرزها ما وقع يوم 03 أفريل 1956.

وقد كشفت بعض الوثائق الأرشيفية أن القوات الإستعمارية بتبسة قد استمرت في حرق المحلات التي تشك في علاقتها بالنشاط الفدائي، وقامت بحرق متجر أحد التونسيين يوم 3 أفريل وألقت فيه مصالحتها قبلة يدوية معتقدة أنه كان مخبأً لأسلحة الفدائيين، ولم يتمكن أحد من الإقتراب من المحل لأكثر من أسبوع، من 3 إلى 11 أفريل إلى حين تفحم كلياً⁽²⁰⁾

النيران من كل جانب خاصة أن كل المتاجر كانت من خشب وبها مواد قابلة للإشتعال.

وانتقلت النيران إلى المساكن المجاورة وسقط الشهداء بالعشرات، جلهم برصاص العساكر وبعضهم يفعل الإزدحام والتهمت النيران الكثيفة أجساد بعضهم البعض الآخر.⁽¹⁵⁾

غير أن التقارير الفرنسية نسبت الحريق إلى الفدائيين عبثاً قصد تحقيق هدف عزلهم عن الشعب، ولكن السكان كانوا على دراية بالمخطط الإستعماري، وهم يشاهدون تخريب مخابئ أسلحة الفدائيين واستشهاد بعضهم.

واستمرت التقارير الفرنسية في ادعاءاتها الكاذبة، واعتبرت التزام وتبعثر أدوات الطبخ والمشاي وبائعي الفطائر كانت السبب الأساسي للحريق وتجاهلت الهجوم الهجمي بالرصاص على الشعب.

وهذا في الواقع لم يكن سوى نتائج للجريمة الشنعاء التي كانت بالأساس من أساسيات المخطط الدموي للقوات الإستعمارية انتقاماً من الفدائيين والسكان المساندين لهم، وقد أقرت بفشلها أمام عبقرية الثوار ولم تجد أمامها سوى ارتكاب جريمة حرق قلب المدينة أملاً منها في القضاء على شريان نشاط الثوار عبثاً.⁽¹⁶⁾

بينما اعتبرت التقارير الرسمية أن الحريق حدث عضوي، وقدرت عدد الشهداء اثنان فقط، وقع التصريح بهم لدى مصالح البلدية، وأنها تلقت ستين بلاغاً بالخسائر المادية وطلبات التعويضات المقدرة بـ 78 مليون فرنك، وصفتها بالمبالغ فيها.

ولكن بعض الصحف الفرنسية سجلت ما يزيد عن 300 شهيد و 1000 جريح⁽¹⁷⁾ (جريدة الغد le Demain) غير أننا نعتقد أن عدد الضحايا يفوق ذلك بكثير، أما الخسائر المادية فقد عبثت بها تقارير القوات العسكرية وسجلت 170 متجراً خشبياً نسبت منها 41 لأملاك البلدية، وأكدت أن أسباب الحريق تعود إلى أصحاب المطاعم.

ومما يدل على العدد الهائل للضحايا، استمرار النيران التي إلتهمت السوق وما جاوره من متاجر ومنازل من الساعة الرابعة عصراً من يوم 4 مارس إلى منتصف

- ولما عاد صاحب المحل السيد جبالي عمار بن يوسف (Djebaili Amar) تونسي الجنسية لإعادة ترميم متجره اكتشف جثتين متفحمتين تحت الأنقاض وتعرف على الضحيتين من بقايا الملابس وهما:
 - S.N.P رمضان المولود سنة 1928 ب جيم – جربة- تونس، بن عمر بن رمضان ومويمن بنت بوعيش سفاوي.
 - S.N.P أحمد المولود سنة 1924 ب جيم – جربة – تونس، بن بوعيش بن أحمد والمرحومة دلاز بنت عمر.
- وقد تدخلت الشرطة يوم 11 أبريل لتوجيه المهمة إلى الفدائيين على الرغم من اعترافها بأن المحل كان بداخله أسلحة ومتفجرات يستعملها الفدائيون⁽²¹⁾
- وهكذا اتبعت القوات الإستعمارية أسلوب الأرض المحروقة لإرعاب السكان من ناحية، وتهديم وكر الفدائيين من ناحية أخرى، وأقحمت التجار التونسيين في عملها كونها تعلم خيوط شبكة التسليح على الحدود الجزائرية التونسية.
- وقامت في نفس اليوم 3 أبريل مساء بحرق متجر لصاحبه التونسي جبالي سالم فرمت داخله قنبلة يدوية، وحاولت إشعال نار الفتنة بين السكان إذ وجهت الإعلان عن الحريق إلى جامع الإباضية، وانتبه السكان لذلك وأبطلوا فتيلها. وفي نفس الوقت وقعت إشتباكات بين الفدائيين والقوات الإستعمارية، إذ هاجم الفدائيون عدة مواقع بالمدينة لتشتيت فرقها وإدخالها في هستيريا⁽²²⁾
 - وكان أهمها الإشتباك الذي وقع بالقرب من محافظة الشرطة في محيط سوق المدينة، وقد أصيب ضابط الشرطة المسمى MORATI بجروح ، وتدخل قائد الشرطة زناتي علي ونائبه بولزرق دراجي وتظاهرا بتتبع أثر الفدائيين وأصيبا بجروح هما أيضا، وكان زناتي علي فدائيا مخترقا لصفوف الشرطة الإستعمارية وسيستشهد في ماي 1957 إلى جانب الشهيد حشيشي الحفناوي.
 - وقد جرح في هذا الإشتباك ثلاث مدنيين داخل مقر الشرطة، وتضاعفت التفجيرات، فسجلت مصالح الشرطة 13 إصابة من بينهم أفراد شرطة الدولة والشرطة القضائية وأحد العساكر.
 - وأحاطت القوات العسكرية بالموقع وأحصت بعض الضحايا بين قتيل وجريح وهم:
- أمير محمد بن الهادي.
 - S.N.P مختار بن علي (تونسي).
 - كشرود محمد بن محمد.
 - بطيش عيسى بن مهبية.
 - طيب محمد
 - دريس محمد⁽²³⁾
- كما استمرت القوات الإستعمارية في حرق مواقع الفدائيين، واستمر هؤلاء في العمليات وهو ما وقع في نفس اليوم 03 أبريل مساء بنفس الموقع في محيط سوق المدينة. وفي هذه الأثناء ألقى القوات العسكرية القبض على رعية تونسي اسمه مختار بن علي بائع الفطائر بشارع كاراكلا، متهمه إياه بإفتعال الحريق الذي عم متجر أحدهم بنفس الشارع، وبعد إخماد النار أحصت القوات الإستعمارية عدد قتلى وجرحى الحريق والإشتباكات كما يلي:
- عامل واحد بالبلدية – قتيل.
 - ثلاثة أفراد شرطة – جرحى.
 - عسكري واحد – جريح.
 - أربعة جزائريين قتلى (ولم يتضح هل هم فدائيين؟).
 - جزائريان اثنان جرحى (ولم يتضح هل هم فدائيين؟).
- أما الخسائر المادية فكانت كثيرة⁽²⁴⁾
- وكان ذلك ذريعة للمداهمات وتفتيش الأحياء الشعبية، وقد أوقفت القوات الإستعمارية يوم 03 أبريل 600 جزائري، بحي الزاوية للتفتيش والإستنطاق، واستمرت المداهمات إلى يوم 04 أبريل بحثا عن الأسلحة والفدائيين، إذ تم توقيف وحشد 3000 جزائري حسب إحصاءات الشرطة الفرنسية.
- وتقاسمت القوات الإستعمارية المهام بين الشرطة القضائية وشرطة الدولة وقوات المظليين ومصالح المكتب الثاني والخامس والإستنطاق والتعذيب، وهذا ما وضعه تقرير الشرطة المؤرخ يوم 04 أبريل كما يلي:
- وقع تفتيش 50 جزائريا، حول 4 منهم إلى مكتب الإستنطاق من قبل شرطة الدولة.
 - تفتيش 51 جزائريا وتحويل 17 منهم لمكتب الإستنطاق من قبل الشرطة القضائية .

وخاصة الكاتبة بشارع سليمان وكاراكلا والدكتور لويس وشارع لاكديك وأغلقت المقاهي الشعبية ومقر جمعية الشبيبة الإسلامية.

ولم تتوقف اعتداءات قوات المظليين ومنها الفرقة السادسة التي أوقفت 35 جزائريا آخر خارج مدينة تبسة بالطريق المؤدية إلى بلدة بكارية⁽²⁷⁾، ولم يزداد الفدائيون سوى إصرارا على مواجهة العساكر ومواصلة العمليات الفدائية.

عبرت الوثائق الفرنسية على فشل العمليات العسكرية أمام تحدي وإصرار الفدائيين على تنفيذ مهامهم الثورية بمساندة كبيرة من الشعب، وشهدت بأن الفدائيين قد كثفوا من عملياتهم داخل مدينة تبسة ومحيطها، إذ وقع إعدام ثلاثة خونة يوم أول أفريل على بعد 4 كلم جنوب شرق بلدة الحمامات (أكس)، كما أعدم خائن آخر (حركي) يعمل في المصالح الإدارية المتخصصة (SAS) بدوار الشريعة يوم 3 أفريل⁽²⁸⁾.

وفي نفس اليوم أطلق الرصاص على أحد أفراد الشرطة الجزائريين المتعامل مع المصالح الفرنسية وأرداه قتيلا مما أثار غضب القوات الإستعمارية فتوسعت المداهمات في الأحياء الشعبية وعلى رأسها الزاوية، وأوقفت 700 جزائري للتفتيش والتحقق والإستنتاج وحول 15 منهم إلى مكتب الإستنتاج، ولم تتحصل على أية معلومات حول الفدائيين⁽²⁹⁾. تجب الملاحظة هنا أن عدد الموقوفين الكبير كان أغلبهم لا يعود إلى أهله ويعتبر مفقودا، وأغلبهم يعدم عشوائيا.

كان أفريل شهر إثبات وجود وتحدي للقوى الإستعمارية إذ تواصل العمل الفدائي وهو ما وقع ضد رئيس بلدية تبسة سابقا، والقاضي بالمحكمة المسعى : (MERCIER ANDRIEN) يوم 17 أفريل صباحا وإصابته بجروح رصاصات مسدس عيار 7,65 ملم نوع (VE1948)، وكعادتها قامت القوات العسكرية بالمداهمات والإعتقالات وأوقفت 60 جزائريا للتفتيش والإستنتاج، وتعرض 29 منهم إلى جميع أنواع التعذيب مما جعل القوات تلقي القبض على الفدائي صالح علي بن يحي القاطن ببلدية الماء الأبيض⁽³⁰⁾.

• تفتيش 75 جزائريا، حول 50 منهم لمكتب الإستنتاج وحجز 50 آخرين بحوزتهم وثائق تتعلق بجيش التحرير الوطني.

مع الملاحظة أن التقرير أغفل عدد الجزائريين المحولين إلى مصالح القوات العسكرية وهو الأهم، إذ هناك كانت تتم الإعدامات العشوائية وبدون بحث ولا مسائلة.

كما أحصى التقرير الأسلحة والمواد المتفجرة ووسائلها التي تم العثور عليها بحي الزاوية وهي كما يلي:

- 50 كلف من المتفجرات (T.N.T).
- 37 مفجرا (Détonateurs).
- 40 علبة (Petit Rouleaux de mèche lente).
- 01 بندقية صيد في حالة جيدة.
- 02 بندقيتين نوع كارابيل في حالة جيدة.
- 01 مسدس آلي P.A عيار 7.65 ملم⁽²⁵⁾

وتواصلت عمليات المداهمة والتفتيش و الإستنتاج ليوم 5 أفريل في نفس الحي، وبقي السكان على أعصابهم تحت الحصار الكامل دون غذاء، وظهرت المرأة شامخة حامية لأبنائها مشجعة للرجال، مما أثار غضب العساكر فعاثوا في البيوت فسادا. ونظرا لشدة الظلم والبطش والتعذيب، حاول بعض الموقوفين الهجوم على أحد العساكر وهموا بالفرار، فأطلق عليهم العساكر الرصاص حيث جرح خمسة منهم وسقط بعضهم شهيدا. وتوسعت المداهمات وتم توقيف 8 مدنيين آخرين، وجدت القوات العسكرية بمحيطهم بعض الأجهزة العسكرية منها:

- Grille d'aviation
- Grille de Square Matsch

وحجزت بعض الوثائق لدى بعضهم تتعلق بجيش التحرير.

وتعبيرا عن فشلها في اكتشاف الفدائيين ومخابئهم، فلم تكتف القوات الإستعمارية بالحرق والقتل الجماعي والتوقيف العشوائي و الإستنتاج والتعذيب، فعمدت إلى إصدار قرارات عقابية لقطع الأرزاق والتجوع، فأمرت بغلق جميع المتاجر الواقعة بأماكن وقوع الأحداث

الجماعية والأرض المحروقة والحصار في المحتشدات والتجويع والإهانة وحط كرامة الإنسان، ووصلت إلى حرقه حيا ورميه في زمهرير مشتعل. وفرنسا الإستعمارية والحضارية معا باع طويل في إبادة الشعوب بالنار كونها تشتبي رائحة جثث البشرية وهي تحترق، ولنا في قبيلة العوفية الشهيدة عبرة ورمزا إنسانيا خالدا.

وهذا ما كررته فرنسا في مدينة تبسة المجاهدة، فحصدت المدنيين العزل وساقتهم بالرصاص إلى زمهرير أحاط بهم من كل جانب، فتزاحموا وتدهموا ولم يجدوا مفرًا من النار المشتعلة في سوق المدينة ومتاجرها، ومن خرج منهم بأعجوبة حصده رشاشات القوات الإستعمارية.

وكان الأحد الأسود يوم 4 مارس 1956، ويا ليتته توقف عند ذلك الحد ولم تتواصل نيرانه وتشتعل من جديد يوم 3 أبريل 1956 في المتاجر بحثا عن الفدائيين، ولكنها وجدت الجثث متفحمة ولم تجد القوات المجرمة سوى توجيه أصابعها إلى التنظيم الفدائي واتهامه بحرق نفسه بنفسه وتدمير مخابئته.

لقد كان فشل القوات الإستعمارية أمام تحدي الفدائيين لها والتفاف الشعب حول أبنائه سببا مقنعا لها لحرق وكرهم ومخابئهم وتدمير أسلحتهم، ولكنه لم تصل إلى قوة إيمانهم وتحديهم وحب التضحية في سبيل الله والوطن وهي مصدر القوة والإنصاف والبقاء.

وقام محافظ الإستعلامات العامة بمسألة بعض أفراد الشرطة الذين كانوا بالقرب من الحدث ومنهم الشرطي حشيشي الحفناوي الذي تستر على باقي الفدائيين وهو أحدهم رحمه الله.⁽³¹⁾

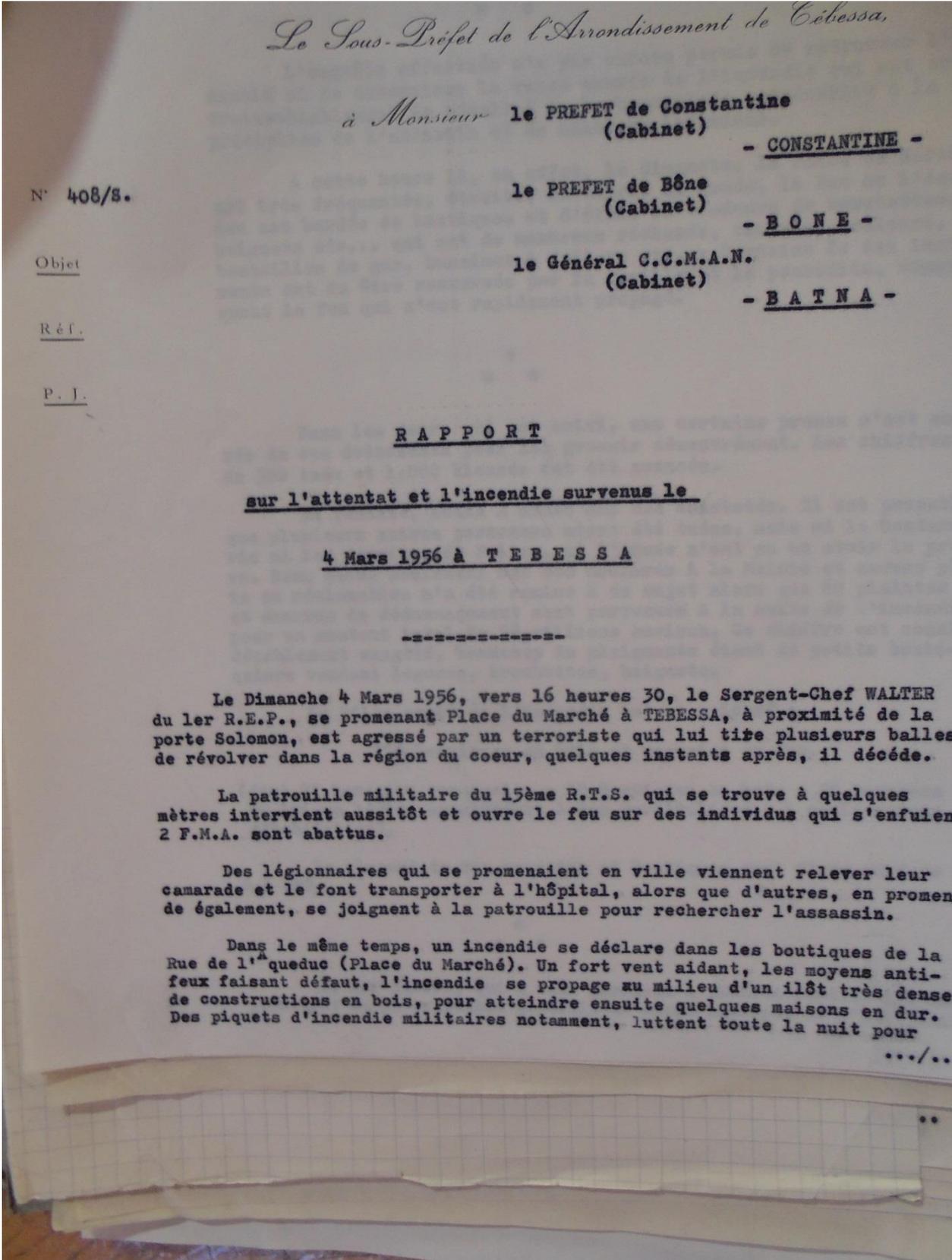
ولم تتوقف العمليات الفدائية واستمرت في تنفيذ أوامر قيادة الثورة وقام أحدهم يوم 4 جوان 1956 بقتل أحد الخونة بحي الزاوية الشمالية بمدينة تبسة، كونه لم يستجب لإنذار المجاهدين وتعتت فلقى حتفه في عز النهار.

وحاصرت الشرطة الموقع واضطهدت السكان، وكان عناصر الحركي أكثر بطشا بالشعب مما أثار غضب أحد الفدائيين فهاجم أحدهم المسعى (ERTEL) وصرعه واختفى وسط المساكن تحت وابل من الرصاص.⁽³²⁾

وساهم بشجاعته في رفع معنويات السكان وإحباط نفسية الخونة فتملكهم الذعر أمام قوة وجسارة الفدائيين وإيمانهم بالله والوطن.

خاتمة

تكاثرت الجرائم الإستعمارية الفرنسية في الجزائر أثناء الثورة التحريرية وتجاوزت الأعراف جميعها، فإذا كانت جريمة إستعمال الأسلحة المحرمة قد تحددت في النووية والكيماوية والحارقة، فإن الجرائم ضد الإنسانية التي إرتكبتها فرنسا لم نجد لها حدودا، فقد تجاوزت القتل الجماعي والتشريد والنفي والإبادة



الملحق رقم 02: الجزء الثاني من تقرير نائب محافظ مقاطعة تنسة حول الهجوم واطلاق النار يوم 04 مارس 1956 بتنسة

circonscrire le sinistre.

L'enquête effectuée n'a pas encore permis de retrouver l'assassin ni de déterminer la cause exacte de l'incendie qui est très vraisemblablement la résultat de la bousculade consécutive à la fuite précipitée de l'assassin et de nombreux individus.

A cette heure là, en effet, le dimanche, la Place du Marché est très fréquentée, étroite, encombrée de monde, la Rue de l'Aqueduc est bordée de boutiques et d'étals de vendeurs de brochettes, de beignets etc... qui ont de nombreux réchauds, canouans, brûleurs, bouteilles de gaz, bassines à friture etc... Certains de ces instruments ont du être renversés par la fouille et la poursuite, communiquant le feu qui s'est rapidement propagé.

Dans les jours qui ont suivi, une certaine presse s'est emparée de ces événements pour les grossir démesurément. Les chiffres de 300 tués et 1.000 blessés ont été avancés.

En réalité, seuls 2 décès ont été constatés. Il est probable que plusieurs autres personnes aient été tuées, mais ni la Gendarmerie ni les Services de Police, ni l'Armée n'ont pu en avoir la preuve. Deux décès seulement ont été déclarés à la Mairie et aucune plainte ou réclamation n'a été remise à ce sujet alors que 60 plaintes et demande de dédommagement sont parvenues à la suite de l'incendie, pour un montant total de 78 millions environ. Ce chiffre est considérablement exagéré, beaucoup de plaignants étant de petits boutiquiers vendant légumes, brochettes, beignets.

Le bilan exact de l'incendie est le suivant :

170 boutiques en bois et magasins en dur.

(dont 41 baraques communales - 10 boutiques en bois - 50 baraques en brique légère appartenant à des particuliers - 1 seule maison d'habitation).

La plupart de ces magasins et boutiques sont d'une surface de 6 à 8m².

Le 1er R.E.P., qui a tenu garnison à TEBESSA pendant dix mois, jouissait de la sympathie générale et aucun incident ne s'est jamais

.../...



au sud-ouest d'Alger. Les militaires ont été blessés, dont un officier. Les rebelles ont eu un tué et un blessé. De leur côté les forces de l'ordre ont entrepris plusieurs actions offensives

tiers musulmans du centre de la ville. En même temps l'armée patrouillait dans les gorges du Rhumel. On ignore encore le bilan de ces recherches.

EN REPRESAILLES DU MEURTRE d'un lieutenant de la légion UN QUARTIER DE TEBESSA aurait été bombardé et incendié

L'hebdomadaire *Demain* pose dans son dernier numéro les deux questions suivantes :

« La guerre d'Algérie est-elle entrée dans sa phase la plus destructrice ? Certains éléments de l'armée peuvent-ils impunément entreprendre des opérations d'une envergure telle que les civils, les innocents, les femmes et les enfants en sont les premières, voire les seules, victimes ? »

A l'appui de ces deux questions, le journal rapporte ce qui suit :

« Le 2 ou le 3 mars un lieutenant de la légion étrangère fut tué par un terroriste à Tebessa, petite ville (trente mille habitants environ) située à la frontière tunisienne et à près de 200 kilomètres de Constantine. Le dimanche 4 mars l'armée entra en action. Le quartier musulman fut bombardé et complètement incendié. Affolés, les habitants quittèrent leurs demeures en hâte et voulurent échapper à la mort... Mais ils se trouvèrent encerclés. Des dizaines de personnes furent tuées, des centaines blessées. La milice, formée de colons bien armés, serait intervenue également.

« Cette information, précise *Demain*, a été publiée par le journal *El-Besâir*, organe officiel de l'Association des oulémas musulmans d'Algérie, dans son numéro du 16 mars.

« Le vendredi 23 mars *As-Sabah*, grand quotidien tunisien, a reproduit une dépêche d'une agence italienne selon laquelle l'opération de Tebessa s'était

soldée par la destruction des habitations, l'incendie de cent neuf magasins, de quatre grands locaux commerciaux et d'un bain maure.

« Quelle part, ajoute l'hebdomadaire, faut-il faire à l'exagération lorsque *As-Sabah* cite les chiffres de trois cents tués et mille blessés, parmi lesquels des femmes et des enfants ? »

Il est en tout cas précisé « que la plus grande partie de la population a évacué Tebessa, se dirigeant vers la Tunisie ou Constantine ».

« Les faits eux-mêmes n'ayant pas été démentis, tout nous autorise à croire en leur authenticité », indique *Demain*, qui souhaite l'ouverture d'une enquête.

Il va de soi qu'on ne saurait garder le silence sur des faits de cette nature s'ils se sont produits. Tout acte arbitraire non réprimé ne peut que nuire à la pacification recherchée.

Vous partez pour assurer la tranquillité de Français comme vous déclare M. Laforest à des soldats envoyés en Algérie

M. Laforest, secrétaire d'Etat à l'air, s'est adressé jeudi, à Reims, à des soldats d'un bataillon de garde de l'armée de l'air en route pour l'Algérie.

« Vous partez là-bas, leur a-t-il dit, non pas pour faire la guerre, mais pour assurer la tranquillité de Français comme vous, paysans, artisans, ouvriers, qui sont implantés là-bas depuis plusieurs générations.

« Lorsque, dans quelques mois, vous rejoindrez vos foyers, vous aurez acquis la certitude d'avoir accompli votre devoir et d'avoir ainsi servi la patrie en conservant aux populations algériennes le bénéfice de notre aide et de notre civilisation. »

Le Comité d'action de la Résistance décide la constitution d'un comité de vigilance

Le comité directeur du Comité d'action de la Résistance, réuni sous la présidence de M. Daniel Mayer, après avoir entendu notamment M. Queyrat et M. Jacques Soustelle, a adopté à l'unanimité une résolution dont voici les passages essentiels :

« Le comité directeur du Comité d'action de la Résistance, condamnant les combats fratricides que des exaltés entretiennent pour l'exclusif profit d'idéologies surannées, d'intérêts privés ou d'impérialismes étrangers...

« Décide la constitution d'un comité de vigilance chargé de suivre au jour le jour le déroulement des événements et de proposer au nom de la Résistance

Plusieurs condamnations par le tribunal militaire d'Alger

Le tribunal permanent des forces armées d'Alger a condamné hier deux musulmans, Belouzdad Othman et Herti Mohamed, aux travaux forcés à perpétuité, pour avoir tenté dans la nuit du 31 octobre de saboter les dépôts des pétales Mory.

Trois autres musulmans ont été condamnés respectivement à vingt ans de travaux forcés pour les deux premiers, et cinq ans pour le troisième.

Trois autres inculpés ont été acquittés.

Prochains entretiens franco-tunisiens sur les problèmes de la sécurité publique

M. Mongi Slim, ministre tunisien de l'intérieur, se rendra à Paris mercredi 4 avril.

M. Slim aura avec les milieux du gouvernement français des entretiens ayant trait à la question de la sécurité publique en Tunisie.

Le bey a, d'autre part scellé ce matin un décret portant nomination de dix commissaires de police tunisiens.

. الهوامش :

(16) Op, cit, Rapport commissaire police Tébéssa à M sous-préfet de Tébéssa, le 8/3/1956 (Attentat Terroriste perpêtre le 4/3/1956 sur la personne du sergent WALTER du R.E.P) .

(17) Rapport sous-préfet Tébéssa à Préfet Constantine – Préfet Bône – Général C.C.M.A.N. Batna, le 05/03/1956

(18) Op, cit, Rapport Commissaire police Tébéssa à M sous préfet Tébéssa, le 12/03/1956, (Attentat terroriste commis le 7/3/1956 à Tébéssa sur la personne de (B.A), domicilié à Tébéssa) .

(19) Op, cit, Rapport commissaire police Tébéssa à M sous-préfet Tébéssa le 29/03/1956, (compte rendue d'enquête concernant un attentat commis le 27/03/1956 sur la personne du (C) demeurant à Morsott)

(20) Op , cit , Rapport commissaire police de Tébéssa à M sous-préfet Tébéssa le 12/04/1956 (Découverte de débris calcinés de corps humains).

(21) يقع محل جبايلي عمار للمواد الغذائية بشارع الدكتور لويس، تبسة، أنظر:

-Op, cit, Rapport Sous-Préfet de Tébéssa à M préfet de Constantine - Préfet Bône – General C.C.M.A.N Batna le 03/04/1956 (Attentats terroriste de 03/04/1956 Tébéssa).

(22) هاجم الفدائيون مواقع القوات الإستعمارية وعملائها بشارع كاركالا والدكتور لويس وساحة مينارف قرب مقر الشرطة وشارع Auterlitz أنظر:

- Op, cit , Rapport commandant de gendarmerie

Tébéssa à commandant Régional de la Gendarmerie de la 10eme Région militaire le 11/04/1956 (Rapport sur un Attentat terroriste qui s'est perpétré dans Tébéssa.

(23) يعتبر الشرطي زناتي علي (Brigadier-Chef) من الفدائيين المخترقين لصفوف الشرطة الإستعمارية إلى جانب آخرين كثير مما يدل على قوة الإختراق لدى لثورة للإستخبارات الفرنسية، وقد استشهد في ماي 1957، أما الأسماء الأخرى فلا ندري إذا كانت لفدائيين أم غيرهم ، أنظر:

- Op, cit, Rapport Commissaire police de Tébéssa à M sous-préfet de Tébéssa le 07/04/1956 (Attentats terroriste perpétrés à Tébéssa dans la soirée du 03/04/1956).

(24) لم تتمكن من التفريق بين هوية الفدائيين وغيرهم من القوائم التي أحصتها

التقارير الفرنسية، أنظر:

- Op cit, Rapport Sous – Préfet Tébéssa à M : Préfet Constantine – Préfet Bône – Général C.C.M.A.N Batna , le 08/04/1956.

(25) نفس المصدر السابق.

(27) نفس المصدر السابق.

(28) نفس المصدر السابق.

(1) FR ANOM, côte 93/202/D13, Rapport du Gouvernement général, du 17 mai 1956.

(2) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954 – 1962، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، 2014، ص 81 - أنظر:

- Jean Callet, (Lieutenant Colonel) Hiver à Tébéssa avec 17 photographies et 2 croquis, Paris, édition Berger – levraut, 1959, P P 44.

(3) Callet, Op.cit, PP 45-46.

(4) FR CAOM, côte 93/1834, Rapport commissaire de police de Tébéssa à M. sous-préfet de Tébéssa le 31/01/1956. (Compte Rendu d'enquête concernant un attentat commis le 27/01/1956 sur la personne des nommé M.E, demeurant à Tébéssa).

(5) Op ;Cit, Rapport commissaire de police de Tébéssa à M sous-préfet de Tébéssa le 02/02/1956 (Compte rendu d'enquête concernant un attentat commis le 29/01/1956 sur la personne du nommé A.L brocanteur Tébéssa).

(6) Op, Cit, Rapport commissaire de police de Tébéssa à M sous-préfet de Tébéssa le 07/02/1956.

(7) Op, Cit, Rapport commissaire de police de Tébéssa à M sous-préfet de Tébéssa le 04/02/1956

(8) Op, Cit, Rapport commissaire de police de Tébéssa à M sous-préfet de Tébéssa le 09/02/1956.

(9) استشهد الفدائي حشيشي الحفناوي في شهر ماي 1957 حينما اكتشفت فرنسا لجنة الفدائيين وخلاياها بالمدينة، واستشهد معه الكثير من رفاقه وعلى رأسهم مسؤول الفدائيين الشهيد مناصرية عبد القادر الذي وصفته التقارير العسكرية بالقاتل واضع القنابل. ومن بين الموقوفين للاستجواب والتحقيق نذكر:

بويكر خليف، معلم بالمدينة- وفروراس عبدلي، حارس بالمحكم – راح محمد المدعو كمال، شرطي – مصباح باحمد بن قاسم ، تاجر تبسة – طرباخ محمد بن احمد – لالوط قاسم بن حمو – مصباح حمو بن باحمد – وهان محمد، تاجر تبسة – طبوجي كوهن – بورحلي عبد الوهاب بن عبد المجيد – أنظر:

- Op, Cit, Rapport commissaire de police de Tébéssa à M sous-préfet de Tébéssa le 17/02/1956 (compte rendu d'enquête concernant un attentat commis le 10/02/1956 ver 18 :45 rue Salamon) .

- Op, Cit, Rapport commissaire de police de Tébéssa à M sous-préfet de Tébéssa le 16/02/1956.

(10) Op, Cit, Rapport police de renseignement généraux Tébéssa, à M P.R.G Constantine le 15/02/1956.

(11) Op, Cit, Rapport police de renseignement généraux Tébéssa, à M P.R.G Constantine le 27/02/1956.

(12) Callet, Op, Cit, PP 43

(13) Ibid, P 46

(14) Ibid, PP 45-46

(15) FR CAOM, côte 93/834, Rapport sous-préfet Tébéssa à Préfet Constantine – Préfet Bône – Général C.C.M.A.N. Batna, le 05/03/1956 (Rapport sur l' attentat et l'incendies survenues le 4 mars 1956 à Tébéssa).

(29) Op, cit , Rapport commissaire police de Tébessa à M sous-préfet Tébessa le 12/04/1956 (compte rendu d'enquête concernant un attentat commis le 03/04/1956 sur la personne de (GM)).

(30) Op, cit , Rapport commissaire police de Tébessa à M sous-préfet Tébessa le 204/1956 (compte rendu d'enquête concernant un attentat commis le 17/04/1956 sur la personne de (MERCIER ANDRIEN).

(31) Op cit, Rapport Sous – Préfet Tébessa à M : Préfet Constantine – Préfet Bône – Général C.C.M.A.N Batna , le 08/04/1956.(concernant attentat commis sur la personne de M MERCIER ancien maire de Tébessa le 17/04/1956)).

(32) عرفت هيئة الحركة والمخازنية باسم (المجموعة المتحركة للشرطة

الريفية) (Groupes Mobiles de police rural G.M.P.R)

- Op, cit, rapport commandant du G.M.P.R N°3 à M l'inspecteur départemental de G.M.P.R , Bône, Tébessa le 5/6/1956.